والجبهة العربية لتحرير فلسطين التي يشرف عليها العراق. وتميّزت الفترة التي شهدت ذروة الجدل بين الكتلتين بانخراط فلسطينيي الارض المحتلة بنشاط أكبر فيه وبميل معظم قواهم الى تأييد الاتجاه الى التسوية. وكان المجلس الوطني الفلسطيني قرّر، في دورته الحادية عشرة، المنعقدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة[٣٦]. وقد تشكّلت هذه الجبهة، بالفعل، ثمّ لم تلبث ان أخذت زمام المبادرة في حث م.ت.ف. على المشاركة في مجهودات التسوية.

من المتعذر الالمام بوقائع الجدل الذي دار بين أطراف هاتين الكتلتين الرئيستين، وقد يحتاج ذلك الى دراسة منفصلة. الّا ان من الممكن رصد خطوطه وتطوّراته العامة، وهذا ما سنقوم به مع توخّي الايجاز الشديد.

لقد أكدت الغالبية موقفها الواضح الراغب في التحالف مع مصر وسوريا ومشاركتهما الجهود للظفر بتسوية تكرس، بين ما تكرّسه، حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته الوطنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حين تجلو عنهما قوات الاحتلال الاسرائيلي. ودعمت نسبة كبيرة من الجمهور الفلسطيني في الخارج والغالبية الساحقة من جمهور الارض المحتلة هذا الموقف. وبرز ياسر عرفات بوصفه الزعيم الجريء الراغب بما تؤيده الغالبية والمصرّ، في الوقت نفسه، على الظفر بموافقة الآخرين والاحتفاظ بالاجماع الفلسطيني.

وكان دعاة الانخراط في مجهودات التسوية، أو دعاة العمل لاقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتحرر من فلسطين، وفق التسمية المشتقة من الهدف الذي دعوا للنضال من أجله، ناشطين في عرض مسوغاتهم لهذه الدعوة وكسب مزيد من الانصار لها. هذه المسوغات يمكن اجمال أهمّها في ما يلي:

○ ان دول الطوق العربية ماضية في مجهوداتها للتوصل الى تسوية، وهي تفعل ذلك سواء اشتركت م.ت.ف. معها أو لم تشترك. وما يمكن ان ينجم عن ابرام تسوية بغياب المنظمة سوف يتمثل باعادة الارض الفلسطينية المحرّرة لواحدة أو اثنين من الدول العربية وحرمان شعب فلسطين من حقه في السيادة عليها. ولهذا تشدّدت الغالبية في التأكيد على صفة م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني والاستقلالية الفلسطينية، مثلما تشدّدت، أيضاً، في الدعوة الى اقامة سلطة هذا الشعب الوطنية على ما يمكن أن يتمّ تحريره من أرضه. واستند اصحاب هذا الموقف في تشبثهم بهذا الحق الى الشرعية الفلسطينية ذاتها، كما استندوا الى الشرعية العربية التي سبق ان تبلورت، بأوضح صورها، حتى ذلك الوقت، في قرارات قمة الجزائر العربية حين أقرّت القمة بأن المنظمة هي ممثل الشعب الفلسطيني وهي المسؤولة عن صياغة مستقبله[٣٧]. وجرى، أيضاً، الاستناد الى معطيات واقع الحال المتحقق على الساحة الفلسطينية والذي يظهر ان م.ت.ف. هي الممثل الفعلي لشعبها، وان ما من طرف فلسطيني خارج المنظمة قادر على انتحال هذه الصفة.

○ ان الموقف الفلسطيني من التسوية، رفضاً أو قبولاً، ينبغي ان يتحدّد وفق المصلحة الوطنية والتحليل الموضوعي للمعطيات القائمة والمرتقبة. وممّا لا شك فيه ان من مصلحة الفلسطينيين، وفق هذا التحليل، ان يبادروا للظفر بأي انجاز ممكن التحقيق بوصفه مكسباً على طريق نضالهم الطويل، ولأن كل انجاز يشكّل منطلقاً لانجازات أخرى لاحقة.

○ اذا كان الشعب الفلسطيني حُرم، في العام ١٩٤٨، من حق تقرير مصيره واقامة دولته على أرض وطنه، فهذا ناجم، في المقام الاول، عن استئثار الدول الامبريالية المؤيدة لاسرائيل بزمام